

تلخيص مناقصات سلطة أراضي إسرائيل ووزارة البناء والإسكان للعام 2013:

سياسة التمييز والسلب مستمرة

عشية الذكرى الثامنة والثلاثين ليوم الأرض الخالد، والتي تصادف يوم 30 آذار 2014، أجرى مركز عدالة بحثاً حول سياسة تخصيص الأراضي التي تنتهجها "سلطة أراضي إسرائيل" ووزارة البناء والإسكان. لهذا الغرض قمنا بجمع معلومات حول المناقصات لبيع أراض التي أصدرتها سلطة أراضي إسرائيل خلال العام 2013 داخل إسرائيل وفي المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967. ويتضح من المعطيات، أن سلطة أراضي إسرائيل ووزارة البناء والإسكان ماضيتان في سياسة التمييز ضد المواطنين العرب الفلسطينيين في مجالات التطوير المختلفة، ومستمرتان في تسويق أراض فلسطينية للبناء المكثف في المستوطنات غير القانونية القائمة على أراضي احتلتها إسرائيل عام 1967، وممعتان في بيع أملاك اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي قطع إمكانية استرجعها من قبل أصحابها.

يذكر أن إسرائيل صادرت جميع أملاك اللاجئين الفلسطينيين بموجب قانون أملاك الغائبين، 1950، والتي قررتها الأمم المتحدة في تقريرها عام 1964 بأكثر من 7 ملايين دونم، وجمع أملاك مهجري الداخل والتي صادرت بموجب قانون "شراء الأراضي" (المصادقة على العمليات والتعويضات)، 1953 والتي قدرت بحوالي 1,200,000 دونم، وكذلك نفذت على مدار السنين حملات مصادرة لمساحات شاسعة من أراضي المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ومن بينها مصادرة 21,000 دونم في يوم الأرض عام 1976، من سكان البلدات عرابة، سخنين ودير حنا في الجليل. اليوم، تدير سلطة أراضي إسرائيل قرابة 93% من مساحة الجولان والتي تعتبر أراضي بملكية دولة إسرائيل، سلطة التطويل والصندوق القومي اليهودي.

مناقصات لبناء وحدات سكنية في المستوطنات مقابل البلدات العربية في إسرائيل

خلال العام 2013، نشرت سلطة أراضي إسرائيل مناقصات لبناء قرابة 3,883 وحدة سكنية في المستوطنات غير القانونية، وراء الخط الأخضر (الضفة الغربية، القدس الشرقية وهضبة الجولان)، مقابل مناقصات لبناء 3,547 وحدات سكنية في البلدات العربية. وللمقارنة، عدد السكان في البلدات العربية هو أكثر من ضعف سكان المستوطنات (قرابة 1.1 مليون في البلدات العربية مقابل 550,000 في المستوطنات).

وبهذا، تستمر دولة إسرائيل في سياستها غير القانونية في البناء وتوطين السكان اليهود خلف الخط الأخضر (تقرير صحيفة ذي ماركر: ["تلخيص الربيع الأول من العام 2014: قرابة 55% من تسويق الأراضي يتم خارج الخط الأخضر"](#)، 24.03.2014)، في الوقت الذي تستمر معاناة البلدات العربية في إسرائيل من الأزمة السكنية والاحتفاظ السكاني، وذلك بسبب مصادرة الأراضي المكثفة وسياسة الأراضي والتخطيط التمييزية التي تنتهجها دولة إسرائيل¹.

¹ تقرير لجنة أور "قبل أحداث أكتوبر: خلفية، أسباب، توقع الأحداث وجاهزية الشرطة". صفحة 10-11.

بموجب معطيات "سلطة التطوير الاقتصادي"، تصل مساحة مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية في إسرائيل إلى قرابة 2.5% فقط من مساحة الدولة، وهي نسبة لم تتغير منذ قيام إسرائيل عام 1948². كما يظهر من معطيات السلطة أنه، بهدف سد فجوات الماضي والإجابة على الطلب السنوي القائم، يجب تسويق 12,000 وحدة سكنية كل سنة للمجتمع العربي³. رغم هذه المعطيات، عام 2013، سوتت سلطة أراضي إسرائيل 3,547 وحدة سكنية فقط في البلدات العربية، من أصل 27,840 وحدة سكنية بالمجمل.

يذكر أن السياسة التمييزية التي تنتهجها سلطة أراضي إسرائيل تجاه المواطنين العرب، ذكرت وأقرت حتى من قبل الدولة نفسها عام 2003، وذلك في إطار توصيات "لجنة اور". تحت عنوان "اعتراف السلطات بوجود تمييز وغبن بحق المجتمع العربي" جاء أن "عمليات المصادرة كانت مجيرة بشكل واضح وعلني لمصلحة الأغلبية اليهودية. فقد تم نقل الأراضي إلى جهات، كالصندوق القومي اليهودي، والتي تهدف بموجب تعريفها لخدمة الاستيطان اليهودي، أو دائرة أراضي إسرائيل التي بموجب طريقة إدارتها عملت لخدمة نفس الهدف"⁴.

مناقصات لبيع أملاك اللاجئين الفلسطينيين

وأظهر بحث عدالة أنه خلال العام 2013، نشرت سلطة أراضي إسرائيل 84 مناقصة لبيع أملاك لاجئين فلسطينيين، وهو أمر محرم بموجب القانون الدولي. في العام 2009 كشف عدالة، في رسالة أرسلها إلى دائرة أراضي إسرائيل أن إسرائيل بدأت ببيع أملاك اللاجئين الفلسطينيين وطالب بوقف العملية. وجاء في [توجه عدالة](#) أن "بيع الأملاك تشكل عملياً مصادرة نهائية لحق اللاجئين بملكية أملاكهم، وذلك رغم المكانة الخاصة لهذه الأملاك من الناحية القانونية، التاريخية والسياسية". بين الأعوام 2007 – 2013 بيع بهذه الطريقة أكثر من 750 من أملاك اللاجئين.

علاوة على ذلك، فرضت دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة قانون أملاك اللاجئين، 1950، على أملاك سكان الضفة الغربية في شرق القدس التي احتلتها إسرائيل عام 1967. وقد أتاحت هذه الخطوة لدولة إسرائيل الإعلان عن سكان من الضفة الغربية، الذين لم يغادروا بيوتهم يوماً، كغائبين، وبناءً عليه مصادرة أملاكهم في شرق القدس، وهي مناطق تم ضمها، بموجب القانون الإسرائيلي لنفوذ دولة إسرائيل بشكل منافي للقانون الدولي⁵.

² "اقترح سلطة التطوير الاقتصادي لأوساط الأقليات في مكتب رئيس الحكومة لحل قضية التخطيط والمساكن في الوسط العربي" قدمه البروفيسور مانويل طراخطنبرغ للطايم الفرعي بموضوع الإسكان في اللجنة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي برئاسته، أيلول 2011، صفحة 2.

http://afed.gov.il/Documents/%D7%9E%D7%97%D7%A7%D7%A8%D7%99%20%D7%9E%D7%9E%D7%9E/aravim_diur5.pdf

³ جاء في تقرير جمعية سيكوي 2009 – مؤشر المساواة رقم 4: "مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل"، تحرير المحامي علي حيدر، بحث وكتابة علاء حمدان وياسر عواد (كانون أول 2010)، صفحة 33. http://www.sikkuy.org.il/wp-content/uploads/2013/10/sikkuy_arabic_index_2009.pdf

⁴ تقرير لجنة أور، "قبل أحداث أكتوبر: خلفية، أسباب، توقع الأحداث وجاهزية الشرطة". صفحة 9.

⁵ كما هو معلوم، تم ضم شرق القدس إلى دولة إسرائيل بشكل أحادي الجانب ومخالف لتعاليم القانون الدولي بعد الاحتلال عام 1967. عملية الضم وتطبيق القانون الإسرائيلي على شرق القدس لم تغير المكانة القانونية للمنطقة، التي بقيت كما

يذكر أن دولة إسرائيل ترفض الكشف عن حجم أملاك الفلسطينيين التي أعلن عنها كأملك غائبين وتم بيعها، منذ تطبيق هذه السياسة غير القانونية في شرق القدس. السؤال المبدئي بخصوص صلاحية تطبيق قانون أملاك الغائبين على أملاك في شرق القدس تابعة لسكان الضفة الغربية عالق أمام المحكمة العليا في إطار 4 استئنافات موحدة. وقد قدم عدالة في آب 2013 [وجهة نظره](#)، كطرف "صديق للمحكمة" (أميكوس)، وطرح الإشكالية في تطبيق قانون إسرائيل، سن عام 1950، على أملاك سكان الضفة الغربية في شرق القدس، اللذين من المفروض أن يحظوا بحماية القانون الدولي الإنساني.

مناطق تجارية وصناعية: تمييز كبير في تخصيص موارد للتطوير الاقتصادي

يكثر ممثلو الحكومة من إجراء مقابلات صحفية حول دمج المواطنين العرب في دائرة العمل، وحول التمييز الذي يعاني منه المواطنين العرب (تقرير صحيفة كالكاليست: "[بينت: هنالك تمييز متجذر ضد العرب](#)" 29.10.2013). لكن بالمقابل، تستمر سلطة أراضي إسرائيل بالتمييز ضد البلدات العربية في مجال تخصيص الأراضي للمناطق الصناعية والتجارية. خلال العام 2013، نشرت دائرة أراضي إسرائيل 44 مناقصة لإقامة مناطق صناعية في بلدات يهودية (7 منها في مستوطنات)، مقابل 0 مناقصات لإقامة مناطق صناعية وتجارية في البلدات العربية. بالمجمل، بين الأعوام 2009 – 2013، نشرت سلطة أراضي إسرائيل 13 مناقصة لإقامة مناطق تجارية وصناعية في البلدات العربية، غالبيتها كانت مدمجة مع بناء للسكن والتي لا يمكنها أن تشكل رافعة اقتصادية حقيقية، وذلك مقابل 292 مناقصة في البلدات غير العربية.

كانت عشية الضم، منطقة فلسطينية محتلة وسكانها سكان محميين بموجب وثيقة جنيف الرابعة كبقية المناطق المحتلة عام 1967 وسكانها. محكمة العدل الدولية، في الفتوى الاستشارية التي نشرتها يوم 9.7.2004 حول جدار الفصل الذي أقامته حكومة إسرائيل، تطرقت إلى مكانة شرق القدس في القانون الدولي. وأقرت محكمة العدل الدولية بشكل قاطع أن مكانة شرق القدس، كمكانة الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي منطقة محتلة، وأن اتفاقيات سنوات التسعين (اتفاقيات أوسلو) لا تغير من جوهر مكانتها كمنطقة محتلة.

ملحق: ملخص لمناقصات سلطة أراضي إسرائيل للعام 2013**جدول 1: تسويق وحدات سكنية عام 2013**

بموجب التقرير الذي أعدته "سلطة التطوير الاقتصادي لأوساط الأقليات" التابعة لمكتب رئيس الحكومة، بخصوص حل قضية المسكن في البلدات العربية، فإنه بهدف سد فجوات الماضي والإجابة على الطلب السنوي القائم، يجب تسويق 12,000 وحدة سكنية كل سنة للمجتمع العربي.

المستوطنات	البلدات العربية	
3883	3547	تسويق وحدات سكنية
قرابة 550,000	قرابة 1,200,000	عدد السكان

جدول 2: بيع أملاك لاجئين

في العام 2009 كشف عدالة، في رسالة أرسلها إلى دائرة أراضي إسرائيل، أن إسرائيل بدأت ببيع أملاك اللاجئين الفلسطينيين وطالب بوقف العملية. يذكر أن دولة إسرائيل ترفض الكشف عن حجم أملاك الفلسطينيين التي أعلن عنها كأملك غائبين وتم بيعها.

عام 2013	2007-2013
84	أكثر من 750 عقار

جدول 3: مناقصات لإقامة مناطق صناعية

مستوطنات وبلدات يهودية	بلدات عربية	
44	0	2013
292	13	2009-2013